

انتخابات الهيئة الثانية للمجالس البلدية

في منطقة سيدي بلعباس عام 1912

د/ كريم ولدالنبية - أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر - قسم التاريخ - جامعة الجليلي ليايس

كانت «البلدية» تمثل الخلية الأساسية في الإستراتيجية الاستعمارية الاستيطانية، فالمناطق التي يكثر فيها العنصر الأوروبي تحولت إلى بلديات ذات صلاحيات كاملة ب.ص.ك. كما أُدمجت إليها بعض الدواوير للرفع من ميزانيتها ! أما المناطق التي يقل فيها عددهم و هي مناطق واسعة جداً، وبالرغم من تطبيق سياسة الطرد واغتصاب الأراضي الزراعية بل الإبادة، حوّلت إلى بلديات مختلطة يسيّرهما حاكم إداري فرنسي له كلّ الصلاحيات و يخضع إلى السلطة الإدارية المركزية.

إدارة الجزائريين من طرف السلطات المدنية، كان لها هي الأخرى تقاليد وخصائصها. البلديات ذات الصلاحيات الكاملة ب.ص.ك. (C.P.E) تعني بلدية لا مركزية من الجماعات المحلية لها شخصياتها القانونية وميزانياتها الخاصة، مسيرة من طرف مجلس بلدي (سلطة تنفيذية) منتخب من طرف السكان. ويعد مرسوم 27 سبتمبر 1866 صانع الحقيقي لمثل هذا النوع من التنظيم المحلي. نؤكد أننا لا نجد هذا النوع من البلديات إلا في المناطق التي يكثر فيها السكان الأوروبيون، مما يدل على أن النظام البلدي بالنسبة للاستعمار يصلح للمستوطنين فقط و لا يعني السكان الأصليين رغم أنهم يشكلون الأغلبية. إن هذا التنظيم المحلي كان يمثل بحق وسيلة حقيقية لسيطرة الاستعمارية.

بعد الزيارة الثانية لنابليون الثالث إلى الجزائر، أصدرت حكومة الإمبراطورية في المناطق المدنية نظاماً بلدياً جديداً بإصدارها لمرسوم 27 ديسمبر 1866، وهو نظام على قياس برنامج الكولون ورغبتهم الإدماجية. والحقيقة أن مصطلح بلدية ذات صلاحيات كاملة لم يظهر إلا في 24 جويلية 1867 تاريخ تعميم هذا التنظيم البلدي على كل المناطق المدنية فأخذ عددها يتطور إما باستقلالها عن حدود ب.ص.ك أو عن حدود ب.م حيث كانت عبارة عن مركز استيطاني. علماً أن عند تحولها تصبح تخضع لقانون البلديات الفرنسي المؤرخ يوم 4 أبريل 1884.

أولاً - سلطة "الكولون" وإدماج الدوار.

لجنة تحقيق راندون- بهيف في العهد الإمبراطوري أشارت أن: المسلمين عندما استجوبتهم اللجنة حول هذا التحول سنة 1869، كانت إجابتهم واضحة كون أنهم مظلومين في كل الحالات. ثم أن أجرون نفسه يذكر في نفس الموضوع: « الإدارة المحلية لم تراعي مصالح المسلمين، رغم أن ميزانية البلديات كان مصدرها الرئيسي من الضرائب العربية » 2.

الحاكم العام شانزري (1873 - 1878) كان وراء تشجيع انتشار هذه البلديات التي كانت تمثل صورة فرنسا في الجزائر وهذا ما يفسر تسميتها ب.ص.ك لكن الحقيقة كانت عكس ذلك تماماً خاصة و أن هذه البلديات كانت تتميز بمساحة واسعة جداً ! لماذا ؟ علماً أن مساحة البلدية الفرنسية في المتربول أقل بكثير ! لاشك أن رغبة الأوروبيين في إدماج الدواوير المجاورة كانت وراء ذلك، بهدف الرفع من ميزانية

البلدية، صدق المؤرخ أجرون عندما قال: «الجزائري المسلم كان غذاء البلديات ذات الصلاحيات الكاملة... كان يساوي 3,13 فرنك بالنسبة لدخول ضرائب البلدية» 3.

كان لا يجوز انتخاب رئيس البلدية (المير) أو نائبه من بين الجزائريين حتى وإن كان متجنسًا. وقد أبقى الفرنسيون إلى جانب المجالس البلدية نظام الجماعة في بعض المناطق.

في بلدية معسكر (ب.ص.ك) أدمج الأوروبيون الدواوير المحيطة بهم بهدف استغلال مداخلها المالية. وأصبحت تضم ستة دواوير هي: دوار زلاطنة، دوار دادوا و دوار جنان اللوز، وسان أندري وهيبوليت و أخيرا بابا علي 4. أما بلدية سيدي بلعباس (ب.ص.ك)، فقد أدمجت دوار مولاي عبد القادر ودوار العمارنة عام 1887 أي مساحة قدرها 8076 هكتار و 21 سنتييار و 45 أر. 5

بلدية سليسن (تلاغ) جنوب سيدي بلعباس من الأمثلة الحية أيضًا التي تنطبق عليها سياسة إدماج الدواوير، حين قامت الإدارة بانتزاع الأراضي الخصبة جنوب سهل وادي مكرة، وتسليمها إلى الأوروبيين، فما كان على قبائل أولاد بالغ (من بطون قبائل بني عامر) إلا مغادرة أراضيهم باتجاه أقصى الجنوب والمغرب الأقصى. ونتيجة ذلك، استوطن المنطقة خلال العقد الأول من القرن الماضي حوالي عشرون أوروبيا 6، منحت لهم ما بين ستون وثمانون هكتارًا 7. وتحول مركز سليسن إلى بلدية كاملة الصلاحيات إثر مرسوم 7 جوان 1931. حينها تم إدماج حوالي 17 دوارا سنة 1932، منها عشرة دواوير في شمال البلدية وهي: تاجموت، عويسات، أولاد سيدي الشيخ، طلايحة، مراسلة، مجاهيد، أولاد يبود، المحاميد، الفراطسة، وسبعة دواوير غرب تاجموت وهي الخوالف، المواعيس، الحكايمة، أولاد البكوش، أولاد العربي، أولاد المناصير، صفاصة.

كان هدف السلطة الاستعمارية من خلال إدماج الدوار داخل ب.ص.ك كسب المزيد من الدخل و أصبح الجزائريون في هذا النوع من التنظيم المحلي غذاء لميزانية البلدية .

ثانياً - إنتخابات بلديات منطقة سيدي بلعباس عام 1912.

مسألة الانتخابات البلدية خاصة تلك المتعلقة بالهيئة الثانية (الكولاج الثاني)، تعد دليلا آخر على سياسة لسيطرة والتفرقة التي كانت تعامل بها السلطات الاستعمارية السكان المسلمين دون غيرهم وكذلك شاهد قوي على أساليب الحصار والعزلة التي كانت تفرضها عليهم لتبعدهم عن المناصب السياسية. قد اتخذت هذه المأساة مظاهر متعددة تمثلت في حرمان الجزائريين الكامل من انتخاب من يمثلهم، وفرض مقاييس استعمارية في كل المجالس (البلدية، المالية، العامة ...) وفيما يلي نعرض نتائج الانتخابات البلدية (ذ.ص.ك) عام 1912 في منطقة سيدي بلعباس 8.

جدول رقم 01 : مجلس بلدية سيدي بلعباس 05 ماي 1912

الترتيب	إسم ولقب المترشح	عدد الأصوات	ملاحظة
01	لالوت عبد الرحمان	189	يفوز بمقعد في المجلس البلدي

يامون قادة	167	يفوز بمقعد في المجلس البلدي	02
مامون محمد	160	يفوز بمقعد في المجلس البلدي	03
إيسعد قدور	154	يفوز بمقعد في المجلس البلدي	04
مامي محمد	147	يفوز بمقعد في المجلس البلدي	05
خالد محمد	137	يفوز بمقعد في المجلس البلدي	06
حساني الحاج محمد	129	يفشل في الانتخابات	07
أمير عبد القادر	126	يفشل في الانتخابات	08
روندي رحو	112	يفشل في الانتخابات	09
غرات محمد	68	يفشل في الانتخابات	10
بوحادجة محمد	54	يفشل في الانتخابات	11
مانا بن عودة	30	يفشل في الانتخابات	12

مجموع الناخبين	الأصوات المعبرة عنها	الأصوات الملغاة	عدد المقاعد
289	288	01	06

في اجتماع 19ماي1912، على الساعة التاسعة صباحًا تم تنصيب المجلس الجديد المتكون من 27 عضوا فرنسيا وستة جزائريين 9. وصوت الأعضاء الفرنسيون السبعة والعشرون على ليزبون أفراد (A/Lisbonne)، في منصب شيخ بلدية سيدي بلعباس بأغلبية 26 صوتا نعم وصوت واحد : لا.

كما عين السيد ماصردي ألبار (Albert-Massardiet) في منصب أمين عام للبلدية. 10علمًا أن القانون الاستعماري لم يكن يسمح الأعضاء الجزائريين المشاركة في انتخاب شيخ البلدية قبل الحرب العالمية الأولى.

جدول رقم 02 : مجلس بلدية تسالا 1912

الترتيب	إسم ولقب المترشح	عدد الأصوات	ملاحظة
01	بلينة محمد	113	يفوز بمقعد في المجلس البلدي
02	نحال علي	112	يفوز بمقعد في المجلس البلدي
03	دريال محمد	110	يفوز بمقعد في المجلس البلدي

يفوز بمقعد في المجلس البلدي	94	لحمر القاضي(قايد)	04
يفوز بمقعد في المجلس البلدي	90	بلخوريسات محمد	05
يفوز بمقعد في المجلس البلدي	90	تساكي الحاج	06

جدول رقم 03 : مجلس بلدية ترامبل 1912 (سيدي حمادوش)

ملاحظة	عدد الأصوات	إسم ولقب المترشح	الترتيب
يفوز بمقعد في المجلس البلدي	153	رفيق الحبيب(باشاغا)	01
يفوز بمقعد في المجلس البلدي	153	فرتالي ميلود	02
يفوز بمقعد في المجلس البلدي	153	لاراش بوجمعة	03

جدول رقم 04 : مجلس بلدية تلاغ 1912 (تلاغ)

ملاحظة	عدد الأصوات	إسم ولقب المترشح	الترتيب
يفوز بمقعد في المجلس البلدي	57	دهامي عمار-بوسعيد	01
يفوز بمقعد في المجلس البلدي	52	سعدي بن حمو	02
يفوز بمقعد في المجلس البلدي	41	مرابط محمد	03
يفوز بمقعد في المجلس البلدي	21	سعيد ابراهيم	04

جدول رقم 05 : مجلس بلدية ديتري 1912 (سيدي لحسن)

ملاحظة	عدد الأصوات	إسم ولقب المترشح	الترتيب
يفوز بمقعد في المجلس البلدي	50	صدوق زازو بن عتو	01
يفوز بمقعد في المجلس البلدي	50	بلفيرود محمد	02
يفوز بمقعد في المجلس البلدي	33	ناصر الحاج محمد	03
يفوز بمقعد في المجلس البلدي	33	علي زازو خالد	04

جدول رقم 06 : مجلس بلدية مرسى لكومب 1912 (سفيذف)

ملاحظة	عدد الأصوات	إسم ولقب المترشح	الترتيب
--------	-------------	------------------	---------

01	بوهند أحمد	141	يفوز بمقعد في المجلس البلدي
02	مكيكة عبد القادر	140	يفوز بمقعد في المجلس البلدي
03	معطانه قادة	137	يفوز بمقعد في المجلس البلدي
04	صابري الطيب	137	يفوز بمقعد في المجلس البلدي

جدول رقم 07 : مجلس بلدية تنيرة 1912 ()

الترتيب	إسم ولقب المترشح	عدد الأصوات	ملاحظة
01	حاكم محمد علي (قايد)	112	يفوز بمقعد في المجلس البلدي
02	كريم محمد ولد الجيلالي	108	يفوز بمقعد في المجلس البلدي

جدول رقم 08 : مجلس بلدية باليسي 1912 (سيدي خالد)

الترتيب	إسم ولقب المترشح	عدد الأصوات	ملاحظة
01	فرعون الطيب	64	يفوز بمقعد في المجلس البلدي
02	بلحاج الطيب (قايد)	58	يفوز بمقعد في المجلس البلدي
03	بن سعد بخالد	11	يفوز بمقعد في المجلس البلدي

جدول رقم 09 : مجلس بلدية طابيا 1912 ()

الترتيب	إسم ولقب المترشح	عدد الأصوات	ملاحظة
01	دريف محي الدين	02	يفوز بمقعد في المجلس البلدي
02	لمطام عبد الحق	02	يفوز بمقعد في المجلس البلدي
03	بن سنوسي العربي	02	يفوز بمقعد في المجلس البلدي
04	حمودي محمد	02	يفوز بمقعد في المجلس البلدي

الجدول رقم 10 : مجلس بلدية طاسان 1912 (حاسي زهانة)

الترتيب	إسم ولقب المترشح	عدد الأصوات	ملاحظة
01	دجيوش عبد الرحمان	07	يفوز بمقعد في المجلس البلدي

02	برابح محمد	07	يفوز بمقعد في المجلس البلدي
----	------------	----	-----------------------------

الجدول رقم 11 :مجلس بلدية شانزي 1912 (سيدي علي بن يوب)

الترتيب	إسم ولقب المترشح	عدد الأصوات	ملاحظة
01	قادة علي	54	يفوز بمقعد في المجلس البلدي
02	مالك عبد المالك	52	يفوز بمقعد في المجلس البلدي
03	مصطفاوي ميلود	47	يفوز بمقعد في المجلس البلدي
04	براهمي علي	46	يفوز بمقعد في المجلس البلدي
05	بوغرارة عبد الله	18	يفوز بمقعد في المجلس البلدي

الجدول رقم 12 :مجلس بلدية بولي 1912 (مولاي عبد القادر)

الترتيب	إسم ولقب المترشح	عدد الأصوات	ملاحظة
01	خيصر عبدلي	67	يفوز بمقعد في المجلس البلدي
02	قتديل عبد القادر	67	يفوز بمقعد في المجلس البلدي
03	لبيد بلحاج	63	يفوز بمقعد في المجلس البلدي
04	طغرارة محمد	62	يفوز بمقعد في المجلس البلدي
05	مربوح بوعزة	04	يفوز بمقعد في المجلس البلدي

صحيح أن الأعضاء الجزائريين في القانون الاستعماري لم يكن يسمح لهم بالمشاركة في انتخاب شيخ البلدية قبل الحرب العالمية الأولى. صحيح أيضًا إنهم كانوا يمثلون ربع المجلس البلدي. فمن حقنا أن نتساءل عن فائدة الترشح إلى هذه الانتخابات.

ثالثًا : إنتخابات المجالس البلدية بعد قانون فبراير 1919.

لقد أقرت إصلاحات 06 فيفري 1919 حق الممارسة السياسية للجزائريين و وضعت نظامًا انتخابيًا خاصًا بهم تضمن عدّة شروط. فرضت نظام الانتخاب على مجلس الجماعة في الدواوير، وبالتالي يصبح رئيس الجماعة المنتخب عضوًا في المجلس البلدي، وفي نفس الوقت منعت هذه الإصلاحات القيادة والبشاعا الترشح في هذه المجالس بحكم مناصبهم التنفيذية وبهدف خلق صراع بين الجزائريين من جهة أخرى. ظلت الإدارة استعمارية تفرض بطريقة إدارية قائمة المنتخبين والمنتخبين، حيث كانت شروط التسجيل في القائمة الانتخابية محدودة جدًا. فحسب هذا المرسوم المذكور خاصة منه - المادة العاشرة : التي من شروطها و التي لها علاقة بالتشريح والترشح في القوائم الانتخابية II نذكر:

- كل "جزائري" بالغ من العمر 25 سنة، وفي وضع قانوني لا يجرمه من ممارسة حقوقه السياسية.
 - أن يقيم سنتين متتاليتين في نفس البلدية.
 - ضرورة أداء الخدمة العسكرية.
 - أن يكون مالكا لعقار (دون تحديد طبيعة الملكية).
 - أن يكون مالكا أو أجيرا لأرض زراعية.
 - أن يكون موظفا حكوميا في العمالة أو البلدية أو يكون في تقاعد.
 - أن يكون عضواً في الغرفة الفلاحية.
 - أن يكون حاملا لشهادة التعليم الابتدائي (CEP) أو شهادة أخرى.
 - أن يكون له وسام فرنسي، ميدالية أو وسام أجنبي معترف به رسمياً من الحكومة الفرنسية. 12
 - أن يتقدم المترشح بطلب يراقب من طرف لجان إدارية خاصة 13 متكونة من رؤساء الدوائر و الإداريين و الممثلين الذين تختارهم الإدارة الفرنسية. ومن الواضح أن هذه الشروط فرضت لتحقيق أهداف إستراتيجية لإدارة الفرنسية المتمثلة في إبعاد الجزائريين في عملية الانتخابات، لأن أغلبهم لا يملك الوثائق اللازمة لتسجيله في القائمة الانتخابية. 14
- الإدارة الفرنسية لم تكن تثق أبداً في نتائج العملية الانتخابية، وألتمس ذلك من خلال مراسلات والي عمالة وهران : «...يجب تعديل تقطيع الدوائر الانتخابية التي أنشأت منذ سنة 1901، وعليه من الواضح أنه تجاوزها الزمن ولم تعد تساير الوضع فعلياً إدخال في هذا المجال من أجل تحسين توزيع عدد الناخبين المشاركين في انتخابات المفاوضات المالية لسنة 1920 » 15 : في دائرة وهران الانتخابية يمكن إدماج بلديات تروا مرابو(سيدي بن عدّة) وريو صلاذوا (المالح)، التي كانت تابعتان لدائرة عين تموشنت. 16 واقتراح إدماج مراكز استيطانية ريفية كثيرة بدائرة سيدي بلعباس نذكر منها تسالا، برودان(سيدي براهيم)، بوني(مصطفى بن ابراهيم)، طرامبل(سيدي حمادوش)، مرسى لاکومب(سفييف). وفي منطقة بريقو(المحمدية) تم إدماج مدينة معسكر التي كانت تشكل مقاطعة انتخابية مستقلة قبل ذلك. 17

كانت الإدارة الاستعمارية الفرنسية تتظاهر دائماً بمبدأ إصلاح أوضاع الجزائريين، مع إدخال تعديلات سياسية بطرق بطيئة حتى يتسنى للجميع هضم ما كانت تسميه بالنضج السياسي، لكن الحقيقة كانت عكس ذلك. من خلال مراسلات الإدارة المحلية يمكننا أن نستنتج أن هذه العملية كانت إيديولوجية إدماجية حاولت من خلالها تخضير النخب السياسية الجزائرية، خاصة فيما يخص عملية مراقبة الانتخابات حين كثر الحديث عن لجان المراقبة. غير أن المشكل الرئيسي لم يكن مسألة المراقبة بل كان يتمثل في نظام الانتخابات نفسها، التي ظلت مع ذلك دائماً استعمارية وتميزت بتمييزاً عرقياً بين الجزائريين والأوروبيين.

لعل ما يثبت ذلك التمييز الواضح هو وجود إثنين فقط من الجزائريين في كامل عمالة وهران داخل لجان مراقبة الانتخابات 1920، وهما: الحاج عبد القادر ولد بومدين و قويدر ولد إدريس 18، ولا تذكر المحاضر التي اطلعنا عليها أسباب هذا الاختيار ولا مكان إقامة هذان المحظوظان !

هكذا يتضح أن هذا النوع من البلديات هو بعيد كل البعد عن النموذج الحقيقي للبلديات الفرنسية، والسبب واضح لأنه بني على مبادئ التمييز العرقي والديني. كانت تضم أيضاً الدواوير المجاورة لتضمن أكبر ربح ممكن من خلال فرض الضرائب العربية وهذا ما يفسر شساعة مساحتها: منها بلدية معسكر 9.213 هكتارا، وهران 5.415 هكتارا، تيارت 4.142 هكتارا، سيدي بلعباس 8.284 هكتارا، مستغانم 4.079 هكتارا 19. غير أن الذي نؤكد عليه فإن البلدية كما عرفها جان جاك روسو، وأكدها طونك فيل، هي أسرة

موسعة : «غير أن هذا التصور الرائع لم يتعدى أبداً السواحل الشمالية للبحر الأبيض المتوسط لينير على الجزائر، لأن (الجزائري) لم يكن ينتمي إلى هذه العائلة الموسعة أبداً» 20.

هناك أمر يلفت الانتباه فعلاً ما شاهدناه في الأرشيف البلدي، وأرشيف ما وراء البحار، كل قوائم الناخبين يغلب عليها الأسماء الفرنسية قد يكون هذا أمر منطقي، لكن كيف نفسر نقص عدد أسماء الجزائريين في بعض البلديات كبلدية سان دوني (سيف) التابعة لدائرة وهران الانتخابية، بل اختفائها تماماً مثل ما هو الحال في بلدية بوخانيقيس (بوشبكة /سيدي بلعباس) رغم وجود عدد معتبر من الجزائريين حسب الإحصائيات الرسمية. فهل هذا يعني أنه لا يوجد أي جزائري تتوفر فيه شروط الترشح أو على الأقل الانتخاب في هتان البلديتان على سبيل الذكر لا الحصر! حتى في انتخابات سنة 1919، فلا شيء قد تغير فعلاً بالنسبة للجزائريين، بعدما كانوا يمثلون ربع المجلس البلدي، أصبحوا يمثلون خمسين! ما عدا ربما ذلك الحدث الجديد، المتمثل في مساهمة الجزائريين في انتخاب شيخ البلدية فقط.

نقد الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التمييز العرقي والسياسي على أسس إدارية في حق السكان الجزائريين، وظل معيار "العدد" يقود سياسته التعسفية التي منحت السلطة لشيوخ البلديات الفرنسيين داخل البلديات الصلاحيات الكاملة. يتضح مما سبق أن السلطة الاستعمارية لم تمنح حق الانتخاب و الترشح له، إلا لمن توفرت فيه شروط دقيقة، غير أن المنتخبين الذين تتوفر فيهم الشروط ،لم يكن كلهم يملكون حق الانتخاب، حيث كان عليهم أن يطلبوا ذلك كتابياً مع ذكر المكان و تاريخ الميلاد ،و كان هذا مستحيلاً على البعض، نظراً للتحركات المستمرة المفروضة على السكان و طبيعة الاستعمار الاستيطاني ،وفي غياب نظام الحالة المدنية الذي شرع في تطبيقه منذ عام 1882.والحقيقة أن المجتمع الجزائري التقليدي داخل البلدية المختلطة خاصة، كان يجهل تنظيم الحالة المدنية بل كان يجهل حتى الإجراءات القانونية المفروضة عليه 21. هذا النوع من البلديات هو بعيد كل البعد عن النموذج الحقيقي للبلديات الفرنسية، والسبب واضح لأنه بني على مبادئ التمييز العرقي والديني.

المراجع:

1- COLLOT (claude);Les institutions de l'Algérie durant la période coloniale (1830-1962),Ed, CNRS-PARIS, OPU-ALGER.1987., p 84 .

2- AGERON,Les Algériens Musulmans ,Op-Cit .p 138.

3- Ibid, p 23.

4- A.W.O/Arch.Aff.Musul,N°4473 15-c.p.e MASCARA,n° 1960,Liste 05/10/1911

5 - Note Historique et Statistique de la ville deSBA 1887,p 02 .

6- وصل عدد السكان في المنطقة 249 أوروبياً مقابل 3864 من الجزائريين عام 1948.

7- A.W.O /Rapport /État du nombre d'exploitations européennes et surfaces exploitées 1894-1931.

8- Archives Aix en Provence/C.A.O.M./ Sidi-Bel-Abbes ,P.V-1260 élections politiques /musulmans 05-05-1912

9- Ibid ,Procès verbal 2303 /Archive coloniale/ commune de Sidi-Bel-Abbes/19/05/1919.

10 -Ibid.

11- J.O.R.F,1919.

12- Ibid.

13- Le Bulletin Municipale de Sidi-Bel-Abbes.

14- Les P.V des délibérations du conseil général d'Oran.

Conseil générale du départ d'Oran,rapports du préfet et procès verbaux des

délibérations,session ordinaire de nov. **1939**,imprimerie v/Heinz,Oran, p 552. –ç-«

15- Modification des **circonscriptions de vote**,2309,**Oran**, Année 1920-1922,N° 1821-1903.

16- Ibid., **PV**,n° 1852.

17- Modification 1307,Op-cit,N° du dossier 1879.

18- **Bulletin Municipal**, 1920, N° 115 et N° 173 Op., Cit.

19- **A.W.O** - Affaire Musulmanes – **Dossier 4473**,s/série I 5

Politique indigène 1918-1942. **P.V**- Liste des **C.P.E** N° 3196 – 17.03.1919

20- **NACER** (Ilias messaoud) : « **la vie municipale et l'indigène**», In **Le Quotidien d'Oran**,dim 26 mars 2006,pp07-08.

21- OULDENNEBIA (K) : « **Lois Foncières et état civil en Algérie Coloniale** », In revue Maghrébine des études Historiques / Édité par le Fondation TEMIMI en Tunisie, n°137, Mars 2010 ,Tunis ,pp 115 – 126.